اقتصاد

أمين الصيدلية.. غير أمين!!

تلاعب بسجلات صيدلية مشفى حلب الجامعي واختلاس أدوية بقيمة ١٦ مليون ل.س

| محمد راكان مصطفى

كشف الجهاز المركزي للرقابة المالية عن نتائج التحقيق بالمخالفات المرتكبة لدى الهيئة العامة لمشفى حلب الجامعي بقسم الصيدلية المركزية، عن قيام أمين الصيدلية بالتلاعب بسجلات محاسبة الصيدلية وبقيمة مقدارها ١٥,٩ مليون ليرة سورية.

وجاء في الكتاب الموجه من الجهاز الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه إلى المحامي العام بحلب تضمنت مطالعة مدير فرع الجهاز المركزي للرقابة المالية في حلب رقم ١٨٥/ص. س تاريخ ٢٠١٥/٦/٨، إضافة إلى التقرير التحقيقي رقم (٨/م. م-١/ح. ح) تاريخ ٢٠١٥/٩/٣٠ مع كامل مرفقاته.

وبين التقرير أنه ولدى جرد مواد الصيدلية المذكورة وتدقيق كل أذونات صرف الأدوية ومطابقتها مع سجلات محاسبة الصيدلية عن الأعوام (٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥) من اللجنة المشكلة لهذا الغرض بموجب المذكرة الإدارية رقم (١٤٢) تاريخ ٢٠١٥/٦/١١ تبين وجود نقص بكميات الأدوية الموجودة فعلياً بالصيدلية مقارنة مع الأرصدة الدفترية من واقع السجلات وبقيمة مقدارها (١٥,٩) مليون ليرة سورية.

إضافة إلى وجود زيادة بكميات بعض الأدوية الموجودة فعلياً عن رصيدها الدفتري وبقيمة بلغت (١,٦) مليون ليرة سورية.

وقد تم إدخالها لقيود سجلات محاسبة الصيدلية المركزية

وأثبت التقرير قيام أمين الصيدلية المذكورة (ث. ب) بالتلاعب بسجلات محاسبة الصيدلية عن طريق التحوير والتزوير بكميات الأدوية المصروفة فعلاً وبأرصدة الأدوية المدورة من أعوام سابقة واختلاس الفرق وما سهل عليه هذه العملية تكليفه العمل كمحاسب للصيدلية إضافة لعمله كأمين للصيدلة وذلك من رئيس قسم الصيدلية الدكتور (م. ب) بحجة تغيب المحاسبة عن العمل بإجازة أمومة وعدم متابعة عمله.

كما تبين وجود كميات من الأدوية منتهية الصلاحية بلغت قيمتها الإجمالية مبلغاً وقدره ١٢٨٥٨٠٠ ل. س من دون أن يتم توزيعها على أقسام المشفى قبل انتهاء الصلاحية أو استبدالها من الشركة الموردة لها وفق الاتفاق مع هذه الشركة.

وقد تم تبديل نصف الكمية بأصناف أدوية أخرى وبقيمة ٦٤٣٨٢٤ ليرة سورية، وأشار التقرير إلى أن أمين الصيدلية (ث. ب) تم اعتباره بحكم المستقيل بعد تواريه عن الأنظار من تاريخ ٢٠١٥/٤/٣٠.

وانتهى التقرير إلى عدد من المقترحات والتوصيات نوردها معدلة بإحالة (ث. ب) إلى القضاء المختص بجرم الاختلاس والتزوير، وإحالة الدكتور (م. ب) إلى القضاء المختص بجرم الإهمال الذي أدى إلى ضياع وهدر المال العام.

كما اقترح التقرير صرف العامل (ث. ب) والمعتبر بحكم المستقيل من الخدمة لأسباب تمس النزاهة طبقاً لأحكام المادة ١٣٧ من القانون الأساسي للعاملين بالدولة، وإبعاد الدكتور (م. ب) عن عمله كرئيس لقسم الصيدلية لما نسب له بالتقرير وعدم تكليفه أي عمل فيه مسؤولية إدارية أو مالية مستقبلاً، وتغريمه بمبلغ وقدره ٣٢٠٨٣٨ ل. س قيمة نصف كمية الأدوية المنتهية الصلاحية والتي لم يتم استبدالها من الشركة الموردة.

وضع الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة (ث. ب) وأموال زوجته تأميناً لمبلغ وقدره ١٦٢٩٤٢٥٥ ل. س مع الفوائد القانونية وذلك لقاء النقص المكتشف بالأدوية وقيمة نصف كمية الأدوية المنتهية الصلاحية والتي لم يتم استبدالها من الشركة الموردة، وطالب التقرير بمنع مغادرة كل من (ث. ب) و(م. ب) أراضي القطر، وتم الطلب من السيد المدير العام لمشفى حلب الجامعي اتخاذ كل الإجراءات القانونية التي تضمن حسن سير العمل والحفاظ على المال العام.

كما طالب التقرير من المحامي العام بحلب بتحريك الدعوى العامة بحق المذكورين وإعلام الجهاز.

مقالع غير مرخصة تصدر ١٠٠ طن رخام غراماتها ٢٠٠ مليون ليرة

| علي محمود سليمان

بلغ إجمالي ما تم تحصيله من مخالفات المقالع غير المرخصة، نحو ٣٠٠ مليون ليرة سورية مع نهاية عام ٢٠١٥، حيث تم تصدير نحو مئة ألف طن من أحجار الزينة والرخام المستخرجة من تلك المقالع عبر لبنان إلى دول الخليج والأردن.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف مدير المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية عادل الزعبي أن عدد المقالع التي كانت مرخصة في كل المحافظات قبل الأزمة وصل إلى ألف رخصة استثمار على مستوى القطر لجميع أنواع المقالع من مواد البناء وخامات الصناعة وللقطاع العام والخاص، وضمن أراضي أملاك الدولة والأراضي الخاصة، وكان إنتاجه من الحصويات ورمل البناء بحدود ٣٠ مليون م٣ في العام لأغراض مواد البناء والإنشاءات، تغطي حاجة القطر وبالإضافة إلى نحو ١٥ مليون طن مواد أولية لصناعة الإسمنت من المقالع ينتج عنها نحو ٧ ملايين طن إسمنت وهو إنتاج سورية في تلك الفترة، بالإضافة إلى باقي الصناعات الأخرى من زجاج وسيراميك والأسمدة وغيرها.

لافتاً إلى أن عدد المقالع المرخصة انخفض مع بدء تراجع الإنتاج بشكل تدريجي مع بداية عام ٢٠١٢ وعدم تجديد ترخيص المقالع التي وجدت في مناطق سيطرة العصابات الإرهابية المسلحة، حتى وصل عدد المقالع التي بقيت مرخصة إلى ٣٠٠ مقلع، وعندما لمست المؤسسة أن المقالع غير المرخصة عادت للإنتاج في مناطقها وتصدير إنتاجها إلى باقي المحافظات والمناطق الآمنة، قامت المؤسسة بإجراء اتفاق مع الجهات المعنية بضبط الشاحنات المخالفة على الطرقات، لأجل عدم فوت قيم هذا الإنتاج من تلك المقالع، وحدوث تهرب ضريبي لكون هذه المواد المستخرجة هي من ثروات البلد.

مشيراً إلى ملاحقة كل شاحنة محملة بإنتاج هذه المقالع ومن ضمنها مواد أولية من الرخام وحجر الزينة أو مواد نصف مصنعة أو مصنعة، بحيث يتم الكشف على حمولة الشاحنات من فرق الجيولوجيا وينظم الضبط بحقها ومن ثم تنتقل بين المحافظات بمرافقة الجهات المعنية أو تتجه إلى الحدود للتصدير، حيث إن أغلب المواد التي خرجت من تلك المناطق هي رخام وأحجار زينة، أما مواد البناء كالحصويات والرمل فهي لا تشكل عائداً ربحياً في حال شحنها ولذلك يتم استثمارها ضمن تلك المناطق لأعمال البناء.

موضحاً أنه تم تصدير نحو ٢٠٠ شاحنة شهرياً خلال العام الماضي وكل شاحنة محملة بقرابة ٤٠ طناً من الرخام وأحجار الزينة، وبالتالي فإجمالي ما تم تصديره شهرياً يعادل ٨ آلاف طن، ومئة ألف طن خلال العام، حيث وصلت مخالفة السيارة الواحدة إلى نحو ٥٠٠ ألف ليرة سورية، مقسمة إلى ٢٥٠ ألفاً لمصلحة خزينة الدولة، ومئة ألف ل.س لمصلحة المؤسسة و٢٠ ألف ل.س لوزارة الإدارة المحلية، و٢٠ ألف ل.س للكشف في المكان، و٢٠ ألف ل.س للكشف الجمركي إن كانت مخصصة للتصدير، بالإضافة إلى أجور الترفيق، وكان مجموع ما تم تحصيله من هذه العملية قرابة ٣٠٠ مليون ليرة سورية على مدار عام ٢٠١٥، حيث كان وصل إلى الخزينة العامة أكثر من ٢٢٧ مليون ليرة سورية، وللمؤسسة قرابة ٨٠ مليون ليرة سورية، ولوزارة الإدارة المحلية نحو ١٥ مليون ليرة سورية.

وأوضح الزعبي أن السبب في عدم تجديد الرخص لهذه المقالع كون الرخصة لها أسس أهمها أن تتمكن الفرق الفنية للمؤسسة من إجراء كشف فني ومخطط هندسي ومنجمي وحساب كميات السنوات السابقة ووضع خطة إنتاج لأصحاب المنشأة للعام التالي لتتم المتابعة خلال العام، حيث يتم الكشف الفني بشكل سنوي على مدى فترة الرخصة الممتدة لثلاث سنوات، وتراجع سنوياً من أجل الأمور المالية حيث يتم فتح محضر حساب كميات عن العام ويسدد المرخص ويقدم طلب تجديد، ونتيجة الظروف الأمنية لم تتمكن الفرق الفنية من الوصول إلى مواقع المقالع لكونها تقع في مناطق نائية ضمن الجبال الوعرة بالإضافة إلى أن هناك نوعين للرخصة، الأول رخصة مواد البناء وتصدر عن محافظ كل محافظة، والثاني رخصة خامات الصناعات وهي تصدر عن مدير عام المؤسسة العامة للجيولوجيا بعد الحصول على باقي الموافقات.

في سورية: ٤٤٠ ألف تاجر و٩٠ ألف شركة خاصة و٢٠٠ شركة حكومية

| عبد الهادي شباط

كشف مدير الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي صيوح أن حركة السجل التجاري التراكمية لنهاية العام ٢٠١٥ بلغت ٥٢٨,٦ ألف سجل تجاري منها ٤٤٠ ألف سجل تجاري لأفراد ونحو ٨٨ ألف سجل لشركات قطاع خاص ونحو ٢٤ سجل لشركات قطاع مشترك على حين بلغ عدد الشركات العائدة للقطاع العام المسجلة لدى الوزارة ٢٠٣ شركات.

وتظهر الأرقام في مديرية الشركات أن العام الماضي شهد تعافياً لدى الإقبال على تسجيل الشركات مقارنة مع السنوات الأولى من الأزمة وهو ما اعتبره العاملون في المديرية مؤشراً إيجابياً في مناخ العمل الاقتصادي وعودة رغبة الأفراد والشركات إلى مزاولة أعمالهم إدراكاً منهم أن مسألة التوقف عن العمل أو التوجه خارج البلد هو خيار خاطئ وأن الخيار الحقيقي والصحيح هو العمل في بلدهم وأن ذلك من شأنه تحسين واقع العمل ومناخ الاستثمار وبالتالي إتاحة فرص عمل جديدة تستقطب الشباب الراغبين في العمل.

وعن إجراءات المديرية حول زيادة استقطاب الشركات وتشجيعها على العمل أفاد المدير أن المديرية عملت على تسريع جميع إجراءات الترخيص واختصار العديد من الخطوات والروتين الذي كان يعاني منه الراغبون في تسجيل شركاتهم سابقاً وإتاحة الفرصة للتسجيل في المحافظات عبر مراجعة دوائر مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في هذه المحافظات إضافة إلى تسهيلات في عمليات تسديد ودفع الرسوم المالية.

وفي إطار منفصل وليس خارج نطاق الوزارة أوضح مدير عام مؤسسة توزيع المنتجات النسيجية (سندس) عمار محمد أن قيمة المبيعات السنوية للمؤسسة بلغت خلال العام الماضي مليارين و٢٢ مليون ليرة وأن المؤسسة سجلت بذلك زيادة على مبيعات عام ٢٠١٤ بقيمة ٤٠٠ مليون ليرة وفي مبيعات عام ٢٠١٣ زيادة بقيمة ٨٥٠ مليون ليرة، كما أكد المدير العام أن نسبة تنفيذ المبيعات بلغت ٩٧٪ على الرغم من خروج ٦٠٪ من منافذ البيع العائدة للمؤسسة من الخدمة بسبب أعمال التدمير والتخريب التي طالت مناطق تواجد هذه المنافذ، مشيراً إلى أن مجمل المبيعات للمؤسسة هي مبيعات نقدية. وعن أسباب زيادة حجم المبيعات لدى المؤسسة أوضح أنها تعود لإعادة تأهيل الصالات وأتمتتها إضافة إلى افتتاح مراكز جديدة وترشيد الإنفاق إضافة إلى إقامة العديد من المعارض التخصصية وانتهاج البيع المباشر للمستهلك من دون وجود حلقات للوساطة ما أسهم في إيصال المواد والسلع للمستهلك بأسعار منخفضة ومنافسة لمثيلاتها في الأسواق. وحول الخطة الاستثمارية بين أن المؤسسة نفذت الخطة الاستثمارية للعام ٢٠١٥ والمقدرة بـ١٠٥ ملايين ليرة بنسبة ٩٥٪ من أرباحها والخطة المعتمدة والمخططة من وزارة المالية لمبيعات المؤسسة للعام الماضي هي مليارات و١٠٠ مليون ليرة.

الجزائري يدعو للاستفادة من تجربة الهنود في المشاريع الصغيرة والمتوسطة

| الوطن

بحث وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام الجزائري مع سفير جمهورية الهند بدمشق مان موهان بانوت سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والتنموية بين البلدين الصديقين.

وأكد الجزائري أهمية وضع إطار للتعاون المستقبلي بين سورية والهند يرتكز على مجموعة من المحاور أهمها التحضير لعقد اجتماعات الدورة الثالثة للجنة المشتركة السورية الهندية كونها تشكل إطاراً ناظماً لمتابعة علاقات التعاون بين البلدين في مختلف المجالات وتطوير برامج تنموية مشتركة هدفها دعم ومساعدة هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية لتحقيق أهدافها بالاستفادة من الخبرات الهندية في هذا المجال إضافة إلى تطوير برامج تنموية مشتركة تسهم في تعزيز إعادة المتضررين جراء الأزمة الراهنة للاندماج الاقتصادي في الريف وتعزيز القدرات الذاتية لتوليد الدخل وإيجاد فرص العمل.

كما بحث الجانبان سبل تعزيز التعاون الاستثماري مع القطاع الخاص الهندي والاستفادة من المزايا التي يوفرها قانون التشاركية مع القطاع الخاص الذي تم صدوره مؤخراً لتنفيذ مشاريع استثمارية مشتركة مع الحكومة السورية كمشاريع البنية التحتية والصناعات الأساسية والاتفاق على إطار قانوني جديد لتعزيز وتوسيع التبادل التجاري بين البلدين.

من جهته لفت السفير الهندي إلى اهتمام حكومة بلاده بتعزيز علاقات التعاون بين البلدين في مختلف المجالات وأكد ضرورة تنشيط التعاون على مستوى فعاليات قطاع الأعمال في كلا البلدين بما يحقق المصلحة المشتركة.

كما اتفق الجانبان على استمرار التواصل والإسراع باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه وترجمته عبر مذكرة تفاهم مشتركة تغطي جميع الجوانب التي تم التباحث بشأنها.

مسؤول مصرفي: القطاع العام أكبر المتضررين من نسبة ١ بالألف على المبالغ المحولة لدى المصارف

| الوطن

بين مسؤول مصرفي لـ«الوطن» أن قرار مجلس النقد والتسليف بتقاضي مصرف سورية المركزي عمولة على جميع التحويلات المالية التي تجريها المصارف العاملة في القطر بنسبة ١ بالألف من المبلغ المحول بالليرات السورية من حساباتها المفتوحة لدى المصرف المركزي، ثبت أن له انعكاسات سلبية على المصارف والمتعاملين لدى المصرف وخاصة المتعاملين الذين يقومون بحوالات بمبالغ كبيرة وعلى رأسهم القطاع العام.

وأوضح المصدر أن المشكلة في القرار عدم وجود حد للعمولة فمن الضروري أن تكون العمولة تتناسب مع الخدمة المقدمة فمن غير المعقول أن يتم تقاضي عمولة ١٠ ملايين ليرة سورية على تحويل مبلغ مليار ليرة سورية فمثل هذه العمولة من شأنها أن تدفع المتعاملين إلى العزوف عن تحويل مثل هذه المبالغ عن طريق المصارف، ومن جهة أخرى يعتبر القطاع العام من أكبر المتعاملين الذين يقومون بتحوليات بمبالغ كبيرة ما يجعلهم الأكثر تضرراً من هذا القرار، مطالباً أن يتم تحديد سقف للعمولة تتناسب مع الخدمة ومع المبلغ المحول.

وقد كان القرار تضمن السماح للمصارف العاملة في القطر بتقاضي عمولة على التحويلات المالية بين الحسابات المفتوحة بالليرة السورية أو بالقطع الأجنبي سواء بين فروعها في المحافظة الواحدة أو خارجها، أم بين فروعها وفروع المصارف الأخرى في المحافظة ذاتها أو خارجها.

وجاء في تفاصيل القرار يتقاضى مصرف سورية المركزي عمولة على جميع التحويلات المالية التي تجريها المصارف العاملة في القطر بنسبة ١ بالألف من المبلغ المحول بالليرات السورية من حساباتها المفتوحة لدى المصرف المركزي إلى حساباتها وحسابات فروع المصارف العاملة وشركات الصرافة وشركات الحوالات الداخلية خارج محافظة الفرع.

كما يتقاضى المركزي عمولة على جميع التحويلات المالية التي تجريها شركات الصرافة وشركات الحوالات الداخلية بنسبة ٢ بالألف من المبلغ المحول بالليرات السورية من الحسابات المفتوحة لدى المصرف المركزي إلى حساباتها وحسابات فروع المصارف العاملة وشركات الصرافة وشركات الحوالات الداخلية خارج محافظة الفرع. على حين لا يتقاضى مصرف سورية المركزي أي عمولة على جميع التحويلات المالية التي تجريها المصارف العاملة في القطر وشركات الصرافة وشركات الحوالات الداخلية بالليرة السورية من الحسابات المفتوحة لدى المصرف المركزي داخل محافظة الفرع. في حين يتقاضى المركزي عمولة على جميع التحويلات المالية التي تجريها المصارف العاملة في القطر وشركات الصرافة وشركات الحوالات الداخلية بنسبة ٢ بالألف من المبلغ المحول بالقطع الأجنبي من الحسابات المفتوحة لدى المصرف المركزي سواء في محافظة الفرع ذاتها أو خارجها.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي منظمة انسانية غير متحيزة و حيادية و مستقلة، متواجدة بشكل مستمر في سورية منذ عام ١٩٦٧ . تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل وثيق مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري و تدعمه لتقديم الطعام و مياه الشرب و الرعاية الصحية إضافة الى اشكال أخرى من المساعدات الاغاثية للاشخاص المتضررين من النزاع. تقوم اللجنة الدولية أيضا بزيارة المحتجزين و تساعدهم على التواصل مع عائلاتهم كما تقوم بتقديم هذه الخدمة للعائلات التي فرقها القتال.

ICRC

يعلن مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية عن حاجته إلى توظيف:

موظف ميداني - قسم الصحة

مقر العمل في دمشق

المهام الأساسية :

- المشاركة في تنفيذ البرامج الصحية.
- مراقبة الحالة الصحية للنازحين وتحديد مشكلاتها والتأكد من حصولهم على الرعاية اللازمة.
- مراقبة الوضع الصحي للمنطقة من خلال تحليل المعلومات المعطاة وتحديد مصادرها.
- توزيع اللوازم والمعدات الطبية في الميدان.
- تنسيق عملية تطبيق أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع مديرية الصحة، وابقائها على علم بكل الأنشطة وتسهيل الحصول على الموافقات اللازمة من السلطات المحلية.
- العمل جنبا إلى جنب مع القسم اللوجستي في اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتسهيل عمليات شراء المواد الطبية اللازمة.
- الابقاء على التواصل الدائم مع الهلال الأحمر العربي السوري في دمشق بشكل خاص وباقي الفروع بشكل عام.
- الابقاء على التواصل الدائم مع مديرية الصحة ووكالات الأمم المتحدة وباقي المنظمات غير الحكومية.
- المساهمة في ورش العمل والندوات في سوريا.
- كتابة تقارير حول الحوادث الصحية وارسالها الى مسؤول قسم الصحة في اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

الشروط المطلوبة:

- شهادة جامعية في الطب.
- ٣-٥ سنوات خبرة في وظيفة أو مجال مشابه.
- طلاقة باللغة الانكليزية تحدثاً وكتابةً
- معرفة جيدة بالمنطقة الجغرافية المعين بها.
- مهارت تحليلية جيدة.
- مهارات جيدة بالحاسوب.

مكان العمل: دمشق
لغة العمل الأساسية: الإنكليزية
آخر تاريخ للتقديم: ٢٠١٦/٢/٦

يرجى من المهتمين إرسال ملفاتهم باللغة الانكليزية (السيرة الذاتية و رسالة التحفيز و شهادات الخبرة) الى:
اللجنة الدولية للصليب الاحمر
أبو رمانة، شارع مصر، ساحة الروضة، دمشق. صندوق البريد: ٣٥٧٩ دمشق

بريد الكتروني: dam_hr_services@icrc.org **موضوع الإيميل: «موظف ميداني قسم الصحة _ دمشق»**
سيتم الاتصال بالمرشحين المتوافقين مع متطلبات العمل فقط.

تستبعد طلبات التوظيف المقدمة بغير اللغة الإنكليزية أو في حال عدم اكتمالها.

ICRC

The International Committee of the Red Cross (ICRC) is an impartial, neutral and independent humanitarian organization, which has been permanently present in Syria since 1967. The ICRC works closely and supports the Syrian Arab Red Crescent (SARC) organization to provide food, water, healthcare and other forms of relief assistance to people affected by the fighting. The ICRC also visits people detained and helps them to stay in contact with their families. This service is also provided to families separated as a result of the fighting.

ICRC Syria is seeking to recruit a:

Health Field Officer

Based in Damascus

Main responsibilities:

- Participate in implementing health programmes.
- Monitor the health situation of IDPs; identify specific health problems and their access to health care.
- Monitor the regional health situation by analyzing relevant information and identifying trends.
- Distribute medical supplies and equipment to the field.
- Coordinates the implementation of ICRC activities with the Directorate of Health, keeps it informed and facilitates obtaining the required approvals from local authorities.
- Work closely with ICRC Logistics department in facilitating the requisition orders for medical items.
- Maintain regular contacts with Syrian Arab Red Crescent in Damascus branches and sub-branches.
- Maintains regular contacts with the Directorate of Health, UN agencies, and NGOs
- Contributes to workshops and seminars in Syria.
- Report incidents of Health Care in Danger to the Health Coordinator and prepare incident reports.

Minimum Qualifications:

- Degree in Medicine.
- 3 - 5 years work experience in a similar field
- Very good knowledge of written and spoken English
- Very good computer skills
- Good knowledge of the geographically assigned environment
- Good analytical skills

Working base: Damascus
Working language: English
Deadline for applying: 6/2/2016

Interested candidates are requested to send their complete file in English (Resume, motivation letter and references) to:
International Committee of the Red Cross (ICRC)
Abu Romaneh, Masr Street, Rawda Square, Damascus. P.O.Box: 3579 Damascus

Candidates can email their files to : dam_hr_services@icrc.org, email subject:
«Health Field Officer _ Damascus»
Only short-listed candidates will be contacted.
Incomplete files or applications in a language other than English will be rejected.